وللخروج من هذا الوضع، سعت منظمة التحرير الفلسطينية الى تصعيد العمل الفدائي في الداخل، أو، في الاقل، الى عدم تراجعه، وتعزيز الوحدة الوطنية، والتدقيق في البرنامج السياسي بما يجعله أكثر انسجاماً وتكيّفاً مع واقع الحال، المعقّد، اقليمياً ودولياً، واقامة علاقات مع الحكومات العربية تسمح بقدر من التأثير في قراراتها السياسية ذات الصلة المباشرة بمسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ونقل قضية الشعب الفلسطيني، ومطالبه، الى المجتمع الدولي، الذي ازداد فيه وزن الدول المتحرّرة حديثاً.

الوحدة الوطنية

عند تحليلها لمعطيات المرحلة السابقة، وقفت قيادة الثورة الفلسطينية عند أحد العوامل الجوهرية للكارثة الاردنية والوضع الذي نجم عنها، ألا وهو غياب التنسيق بين فصائل المقاومة، ناهيك عن وحدتها. ونشطت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، طيلة العام ١٩٧٢، في تلافي هذا النقص، فعقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة، في شباط (فبراير)، اجتماعات دامت ثلاثة أيام، درست، خلالها، القضايا والمشاكل التي تواجه الثورة الفلسطينية، وبالاخص قضية الوحدة الوطنية. وتمخّضت الاجتماعات عن تشكيل لجنة سباعية من بين أعضاء اللجنة التنفيذية أُنيطت بها مهمة «وضع برنامج تنفيذي لتحقيق الاهداف المرحلية للثورة، وذلك ضمن اطار قرارات المجلس الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي الذي أقرّه المؤتمر التاسع»، كما جاء في بيان المتحدث الرسمي باسم المنظمة[١]. وانجزت اللجنة مهمتها في غضون الايام العشرة التي حُدِّدت لها؛ بيد ان التقرير السياسي ـ التنظيمي الذي تقدّمت به الى اللجنة التنفيذية لم يحظ بالدراسة والمناقشة في اجتماع اللجنة التنفيذية في دمشق (١٨ ـ ٢٣ شباط ـ فبراير)، بسبب انصراف ذلك الاجتماع الى البحث في الوضع المتأزم في جنوب لبنان آنذاك.

وفي أواخر آذار (مارس)، اجتمع قادة المنظمات الفلسطينية، الممثلة في اللجنة التنفيذية، في بيروت، لمناقشة قضية الوحدة الوطنية. وانتهى الاجتماع الى صياغة مشروع مشترك لتحقيق الوحدة، رفع الى اللجنة التنفيذية لمناقشته، واقراره، قبل انعقاد الدورة الجديدة للمجلس الوطني الفلسطيني. ونص المشروع على اقامة جبهة وطنية متّحدة، تتوحّد فيها فصائل الثورة الفلسطينية كافة على أساس البرنامج السياسي العام، والمرحلي، المتفق عليه، على ان يقوم تنظيم الجبهة على الوحدة الاندماجية الكاملة للمؤسسات التنفيذية: القوات العسكرية، وقوات الميليشيا، والاتحادات النقابية، والمنظمات الشعبية، والمهنية، والمالية، والشؤون الادارية، والاعلام المركزي[٢].

وتقرر، اثر انعقاد المؤتمر الشعبي الفلسطيني والدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة، نيسان ـ ابريل ١٩٧٢)، تشكيل لجنة متابعة من ٢٢ عضواً، لمتابعة تنفيذ البرامج السياسية، والتنظيمية، التي أقرّها المؤتمر والمجلس، لتحقيق خطوات عملية على طريق الوحدة الوطنية. وعقدت اللجنة تلك أول اجتماع لها في الخامس من أيار (مايو)، ووجدت ان ما حققته اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. حتى ذلك الوقت، هو الاتفاق على تشكيل مجلس اعلامي مركزي موحّد، ولجنة عسكرية عليا تشرف على وضع البرنامج العسكري، أو خطة التوحيد العسكري، موضع التنفيذ، ولجنة متفرّعة عن اللجنة التنفيذية لدرس البرنامج السياسي الذي رفعه اليها المؤتمر الشعبي، وتشكيل لجنة ثلاثية لوضع خطة خاصة بالوحدة المالية. وانتخبت اللجنة أمانة سرّ من خمسة أعضاء للمتابعة اليومية[٣]. ولم تظهر، بعد ذلك، أية اخبار هامّة عن اللجنة وأمانة سرّها. ويبدو انها